تطبيع سعودي زاحف

انطوان شلحت

يبدو واضحًا منذ الآن أنه، بعد ظهور نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية، ستكون أنظار كثيرين مشدودة، من بين عدة آفاق استشراف مُحتملة، نحو مسار العلاقات بين دولة الاحتلال والسعودية. وهذا ما يتوقعه مثلًا وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلية، إيلي كوهين، في سياق تصريحات أدلى بها إلى موقع صحيفة يديعوت أحرونوت الإلكتروني، يوم الاثنين الأخير، مُرجحًا أن تلحق المملكة بركب دول «اتفاقات إبراهام» التطبيعية، سيما في حال فوز الرئيس دونالد ترامب بولاية ثانية.

ولا شكّ أن لدى من يتابع الشؤون الإسرائيلية أكثر من سبب وجيه للاعتقاد بأن سبب انتظار الوزير الإسرائيلي اتفاق تطبيع سعوديا لا يعود إلى رغبة دفينة فقط، بل إنه مؤسس على وقائع ناجزة منذ عدة أعوام في نطاق العلاقات بين المملكة ودولة الاحتلال. وسواء اتفقت الآراء، أو اختلفت بشأن ما يُبنى على الرغبات الإسرائيلية، انطلاقًا من هذه الوقائع المتراكمة، لا يمكن غض النظر عن هامش حقيقتها.

وإذا ما بقينا في مجال التقديرات الاستخباراتية، فأول ما يتعيّن أن نشير إليه هو تأكيد إحدى دراسات عدد مجلة «مركز تراث الاستخبارات» الإسرائيلي، الصادر في يونيو/ حزيران الفائت، أن الأعوام الأخيرة تشفّ عن تغيير جوهريّ طاول المنظومة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ينطوي على مؤشرات إيجابية نحو نشوء قدرة عملية على الدفع بمشاريع تعاون إقليمية بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربي، يظل في مقدمها مؤشر عدم الوضوح الكافي فيما يتعلق باستمرار مكانة الولايات المتحدة في المنطقة عنصرا كابحا في مقابل الإيرانيين، إلى جانب الحراكات الشعبية في العالم العربي التي عزّزت من قوة قطاعاتٍ تطالب الأنظمة الحاكمة بحياة أفضل، وتفشي جائحة كورونا.

وتحدّد الدراسة أن أول نُذُر التغيير المذكور لاح بريق أخّاذ عام 2015، إثر تبادل السلطة في السعودية وسطوع نجم ولي العهد، محمد بن سلمان، ثم صارت إلى تعمّق عقب انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في نهاية 2016. وتنوّه أيضًا بأن عام 2015 شهد افتتاح ممثلية دبلوماسية إسرائيلية في الإمارات تحت غطاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).

ووفقًا لدراسة أخرى أكثر جدّة صدرت عن «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول الفائت، قطعت السعودية شوطًا بعيدًا في مجال النأي عن موقفها المعروف في الماضي، كي تؤيد «اتفاقات أبراهام». وينطلق الموقف الحالي من اعتبار إسرائيل حليفًا محتملًا، وخصوصًا في المستوى الاستراتيجي، وهو ما يختلف جوهريًا عن الموقف السعودي التقليدي حيال إسرائيل. إذ اعتُبرت هذه الأخيرة «عدوًا لدودًا ومسؤولة عن معاناة ملايين الفلسطينيين ونبتة غريبة في المنطقة». وباتت السعودية موجودة الآن في مرحلة اتخاذ خطواتٍ مدروسة، استعدادًا لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، تُعدّ بكل المقاييس نوعًا من «تطبيع زاحف»، وتجسّد تحولًا في السياسة الخارجية، يعكسه أيضًا سماحها لشركة الطيران الهندية بالتحليق في مجالها الجوي في طريقها إلى إسرائيل ومنها، علاوة على لقاءات جرت بين رسميين سعوديين ومسؤولين إسرائيليين أو من جاليات يهودية، وتدل بوضوح على «الرياح الجديدة التي تهب من ناحية الرياض».

وحتى في حال بقاء التطبيع زاحفًا، فهذا لا يحجب واقع تطوّر العلاقات المتسارع بين الدولتين طوال أعوام في عدد من القنوات المتوازية والمكملة، يمكن إيجازها استنادًا إلى أكثر من مصدر إسرائيلي على النحو التالي: قناة أمنية - استخباراتية لا تزال تشكل قاعدة صلبة لعلاقات بقيت سرية؛ قناة اقتصادية - تجارية صامتة؛ وفي الآونة الأخيرة أيضًا قناة مركزها حوار بين الأديان. ومع الزمن، تطوّرت علاقات علنية، وهي تشمل اليوم أيضًا اجتماعات بين مسؤولين كبار من الطرفين، بالأساس مع أشخاص تولوا في الماضي مناصب رسمية، ونقل رسائل علنية. وعلى الرغم من تكذيب مسؤولين كبار في الرياض، فالافتراض السائد في إسرائيل أن المفاوضات والاتفاقات مع الإمارات والبحرين والسودان جرت بعلم جزء من القيادة السعودية وتأييده.

العدالة والتاريخ وميزان القوى

معين الطاهر

تثير مفاهيم العدالة والحق والتاريخ والسياسة نقاشاتٍ نظرية واسعة، تأخذ بعدًا فلسفيًا يمتد منذ زمن الفلسفة اليونانية القديمة، فهو نقاشٌ مستمرٌ على الصعيد الفلسفي، لم يتمكّن أحد يومًا من حسمه أو الوصول إلى نتائج نهائية فيه، خصوصًا عند نزول هذه الأفكار من عليائها، وارتطامها بأرض الواقع، حيث لا تعدّ ضريبًا من التأمل الفلسفي المجرّد الذي يعزل عالم الأفكار عن عالم المادة، بقدر ما يطلب منها إصدار أحكام، واتخاذ قراراتٍ، تترتب عليها نتائج تتعلق بمعاش الإنسان وسبل تغييره وتقدّمه، أو دفعه إلى الركون لحاله والاستسلام له، وهو الدافع إلى هذه المقالة التي تحاول نقد هذه المفاهيم بادّعائها الانتساب إلى عالم الفلسفة والفكر، بينما هي واقعيًا تمثل دعوة صريحة إلى الرضوخ والاستسلام، وسنلتزما هنا إلى نقد نتائجها وتطبيقاتها، متجنّبين الخوض في أصل هذه الأفكار وفلسفتها، والذي قد تكون له فسحة أخرى.

يتلخص الحديث عن مفهوم العدالة عند أولئك بأنها فكرةٌ وهمية، فهي فكرة للتأمل والفهم فحسب، وليست للعمل أو التطبيق، ولا يجب أن تُؤخذ على محمل الجد، وأن العدالة النسبية تقوّض فكرة العدالة ذاتها، ليخلصوا إلى أن العدالة ليست سوى مفهوم تربوي تلقّنه للأطفال، حيث هي مسألة أخلاقية لا علاقة لها بالصراعات الكبرى في التاريخ الذي لا يحفل بالقضايا الأخلاقية الدولية، إذ ترجع فكرة العدالة المطلقة في حل الصراعات إلى مفهوم فلسفي ديني، قوامه أن ثمّة قوة منظمة في هذا العالم، وهي خيّرة، ولذلك لا بد وأن تتحقق العدالة يومًا ما، فهي في جوهرها محصلة لمجموعة من القوى، وليست فكرة فاعلة في حد ذاتها. ننتقل من هذا الإطار النظري، لنرى كيف تتم محاولة تطبيقه على القضية الفلسطينية. بداية، ثمّة زعم أنه إذا كان العدو قد بنى روايته على سرديته الدينية، فإن العقل الفلسطيني قد انجرّ إلى المسار ذاته بتبنيه سرديته التي ترى أن القوى الكونية حتمًا ستنصفنا وتمنحنا حقوقنا، فالرؤية الدينية في العقل الفلسطيني هي التي تخيّل إليه أن كل شيء سيعود إلى ما كان عليه، وهي فكرة ساذجة، لأن التاريخ يتقدّم ويتغيّر، وعلى الفلسطينيين أن يتحرّروا من فكرة الحتمية تلك. هذا هو فحوى الدرس الأول، فضلًا عن تهمة تمسّك الفلسطينيين بسرديتهم التاريخية بأنه انعكاسٌ للسردية الصهيونية التوراتية، واعتبارها سببًا للفشل، في حين أنه في ظل تمكّن الصهيونيين، في ظل تمسكهم بسرديتهم التوراتية، من إنجاز القسم الأكبر من مشروعهم، وإن كان لها من دلالةٍ تُستنتج فهي تعني أن التمسّك بهذه المرويات ليس هو مقياس النجاح أو الفشل، وأنه ثمّة كيل بمكيالين هنا.

الدرس الثاني الذي يقدّمونه لنا أن القضية الفلسطينية سياسية بالدرجة الأولى، وأن الجانب الأخلاقي فيها ثانوي، وأن الأفضل التحوّل من التفكير في العدالة إلى التفكير في الممكن الذي يتحدّد وفق اعتبار أن المنتصرين هم الذين يضعون القواعد، بينما على المهزومين أن يلطفوا نتائجها ويخففوا من تبعاتها، وأن الثوابت فكرة وهمية، شأن العدالة، في محاولةٍ بائسة لعكس المفهوم الفلسفي عن الثوابت، باعتبار أنه لا توجد ثوابت في الكون، ولا في فهم العالم وتفسيره، وأن الثابت الوحيد هو المتغير، للمسّ بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني. فإذا كان الثابت الوحيد هو المتغير، لماذا يتجدّد هذا التغير، عند الحديث عن الصراع، والمنتصر والمهزوم، وموازين القوى، وكأنها ثابت أبدي لا يمكن تغييره؟ أما النتيجة المستخلصة فهي عدم وجود تسوية عادلة في التاريخ، وأن التسوية المطروحة هي الممكنة في ضوء الإمكانات المتاحة، وأن فكرة الحق تكمن في استعادة ما يمكن استعادته، وأن الوضع الأفضل هو ما يمكن الحصول عليه ضمن الأوضاع الراهنة.

> كم من قضايا عادلة هُزمت لأن القائمين عليها لم يتمكّنوا من استخلاص النتائج الصحيحة من تحليل ميزان القوى

قد تهم بعض المقدمات النظرية أولئك المشتغلين بالفلسفة، لكن محاولة استنباط تلك النصائح منها تناقض تمامًا علوم التاريخ والسياسة، بل والفلسفة ذاتها باعتبارها أمًا للعلوم. ماذا لو سحبنا تلك الاستنتاجات على المسار البشري كله، واعتبرنا أن موازين القوى التي سمحت للمنتصر أن ينتصر، قد استكان لها المهزوم، بعد أن لطّف نتائجها، وبرّر بها خضوعه لسيده، وقبوله تلك التسويات، ألا يتناقض ذلك مع فكرة التدافع بين الأمم والحضارات؟ وهل استمر التاريخ أم تجمّد عند نقطة معينة، بقي فيها المسيطر مسيطرًا والمهزوم مهزومًا؟ وفي سياق غياب مفاهيم الحق والعدالة، وإخضاعها المستمر لمنطق القوة فحسب، كيف كان شكل العالم في ما مضى وكيف سيكون في ما هو آت؟ في حين كانت فكرة العدالة على الدوام، وعلى مر العصور، المحرّك الرئيس وراء التغيرات الكبرى في التاريخ، بما في ذلك على صعيد الأفكار والإيديولوجيات والسعي الدائم نحو عالم أفضل.

يقودنا ذلك كله إلى محاولة لفهم السياسة وموازين القوى، إذ ثمّة تعريف شائع للسياسة بأنها فن الممكن، وليس العيش في وهم المتخيّل. وهو تعريفٌ خاطئ، يقود دومًا إلى قبول الأمر الواقع والانصياع له، بدلًا من العمل على تغييره. أما التعريف الذي أظنه أكثر ملاءمةً للسياسة فهو العمل على جعل الأفكار والأهداف قابلة للتطبيق. وهذه هي سنة التغيير في العالم.

رؤية موازين القوى على حقيقتها ضرورة لازمة لأي تغيير، فكم من قضايا عادلة هُزمت لأن القائمين عليها لم يتمكّنوا من استخلاص النتائج الصحيحة من تحليل ميزان القوى، ليقرّروا وفقًا لها متى يكون التقدّم أو التراجع، وما هي الوسيلة الأنجع، والإستراتيجية الأصح، فثمة منهجان في النظر إلى ميزان القوى؛ واحد يرى فيها نقاط ضعفه ونقاط قوة خصمه، فيقرّر بناءً عليها أن يستسلم، والثاني يحللها ليعرف مكامن القوّة والضعف، ويضع استراتيجيته لتغييرها؛ إذ لا يجوز النظر إلى موازين القوى باعتباره أمرًا ثابتًا جامدًا لا يمكن تغييره، وهذه قاعدةٌ أساسيةٌ من قواعد العمل السياسي، وإلا كيف يمكن أن نفسّر الحراكات والثورات، وتقدّم دول وانهيار أخرى؟ فلولا ميزان القوى المختل، وعدالة القضايا، لما نشأت الثورات، ولا استقلت الشعوب، وتدافعت الأمم، والتمسّك بمفهوم العدالة هو الذي يدفع إلى التمرّد على الظلم، ويتحدّى الهزيمة بدلًا من تطليفها.

(كاتب فلسطيني)

«الجزائر الجديدة» بعد الاستفتاء على الدستور

حسام أبو حامد

بعد تصديق البرلمان الجزائري على مشروع تعديل الدستور، ووسط قيود في إطار إجراءات وقف انتشار فيروس كورونا، وفي غياب الرئيس عبد المجيد تبون الموجود في مشفى في ألمانيا، أدلى أقل من واحد من كل أربعة ناخبين جزائريين مسجلين باصواتهم في استفتاء الأحد الماضي (1 نوفمبر/ تشرين الثاني)، مصوّتين على تعديلاتٍ دستورية اقترحها الرئيس تبون، ومن خلفه المؤسسة العسكرية، لتكون تلك النسبة أقل نسبة مشاركة على الإطلاق في تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال، حيث استجاب 77% من الناخبين لدعوة مقاطعة التصويت التي وجهها قادة الحركة الاحتجاجية الشعبية (الحراك)، مع ذلك، تم تمرير التعديلات الدستورية، بعد أن صوّت 66,8% من الناخبين (ما يعادل 3,3 مليون صوت من مجموع 5,6 ملايين) بـ «نعم»، وفي ظل عدم وجود قانون انتخابي يحدّد نسبة دنيا للمشاركة في الاستفتاء. ولكن في غياب توافق وطني حوله، يبقى الدستور الجديد دستور أزمة، كما كانت حال معظم الدساتير الجزائرية السابقة منذ الاستقلال.

خلال حقبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (20 عامًا)، تم تصميم التعديلات الدستورية وفقًا لمتطلبات الزعيم الذي أطاحته الحركة الاحتجاجية العنيفة في 2 إبريل/ نيسان من العام الماضي، ليصبح أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش (توفي في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2019)، الرجل الأقوى في الجزائر، الذي رفض مطالب «الحراك» بالرحيل فورًا، في فترة انتقالية بوصفها حلًا غير دستوري، واكد على أهمية الإسراع بإجراء انتخابات رئاسية للتخلص من عناصر النظام القديم.

وبينما نجح «الحراك» في إجبار النظام على إلغاء الانتخابات المزمع إجراؤها في أبريل/ نيسان ويوليو/ تموز، باستطاع صالح فرض موعد جديد في 12 ديسمبر/ كانون الأول، وسعى إلى تعيين رئيس موالٍ له لتوفير واجهة مدنية للجيش للحفاظ على النظام المكفّنة في الانتخابات، كونها «انطلاقة جديدة في مسار بناء الدولة الجزائرية الجديدة».

اعترض الجزائريون على تلك الانتخابات، فلم تتعد نسبة المشاركة فيها 39,93%، مع تشكيك واسع في نزاهتها. فأعلن عبد المجيد تبون، المرشح الفائز في تلك الانتخابات، إطلاق عملية إصلاح دستوري، وعرض الحوار مع المتظاهرين، وشرع في عملية مشاوراتٍ لتغيير الدستور، فتمهيدا بوضع أسس لـ «الجزائر الجديدة»، وسعى إلى كسب مزيد من الشرعية عبر صناديق الاقتراع.

كان في مقدمة المطالب المنهجية في الحراك الجزائري الذي اندلع في 22 فبراير/ شباط من العام الماضي، استبدال النخبة الحاكمة التي هيمنت على السلطة، ومؤسسات الدولة، منذ الاستقلال العام 1963، وإنهاء الفساد، وإجبار الجيش على الانسحاب من السياسة، قبل أن تفرض جائحة كورونا على المحتجّين ترك الشوارع. لم تتحقق مطالبهم إلا جزئيا. وعلى الرغم من أن الجيش بدأ يلعب دورا أصغر في عهد تبون، إلا أنه لا يزال أقوى مؤسسة في البلاد، وتتحكم في الفضاء العام، وقد منحه الدستور المعدّل صلاحيات للتدخل خارج الحدود الجزائرية، بما يلبي الهواجس الأمنية لجنرالات الجيش، في ظل حالة عدم الاستقرار ما وراء الحدود، سيما في ليبيا ومالي. ويبدو مزيد من الجزائريين يقتنعون اليوم أنه لا رغبة حقيقية لدى تلك المؤسسة لإجراء تغييرات في المرحلة الراهنة، بل تماطل من أجل تغيير تدريجي يمتد سنوات تكفي لتهرّب أفرادها من أي محاكماتٍ بتهم الفساد، أو أخرى تدين انتهاكاتهم لحقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية العام 1991.

تمّت عملية صياغة الدستور من السلطة الحاكمة بعد إقصاء المعارضة من المشاورات، وحتّ كل من الجيش والحكومة الجزائريين على التصويت بنعم لصالح التعديلات في الدستور الجديد، والتي تم تقديمها بوصفها طبا لصفحة الممارسات القديمة في إدارة الشأن العام، لصالح مؤسسات وأساليب جديدة تمارس المسؤولية على أساس الديمقراطية والكفاءة والشفافية. ولكن المشاركة الشعبية المتدنية قوّضت استراتيجية السلطة الرامية إلى طي صفحة الاضطرابات السياسية، وخنق الحراك الجماهيري الذي استمر أكثر من عام. قادة «الحراك» والنشطاء ذوو التوجهات الليبرالية رفضوا التعديلات الدستورية التي وجدوها لا تمضي في إعادة هيكلة النظام السياسي، ولا البناء المؤسساتي للدولة، بما يضمن انسحاب الجيش من السياسة، وفتحها أمام جيل جديد من القادة، ورأوا فيها حيلةً جديدةً لتعزيز سيطرة النخبة الحاكمة على السلطة، عبر تجميل واجهة النظام من دون تغيير. أما القوى الإسلامية فرأت أن التعديلات لا تكفي لتمكين الإسلام واللغة العربية، وعارضت علمانية بعض البنود. استمر الانقسام في صفوف المعارضة؛ فبينما دعا المؤيدون للديمقراطية أنصارهم إلى المقاطعة، حثّ الإسلاميون أنصارهم على التصويت بـ «لا».

على خلاف تعديلات الدستور العام، 2008، التي سمحت للرئيس بوتفليقة بالترشح لولاية ثالثة، يسمح الدستور الجديد للرئيس بفترتين رئاسيتين حدًا أقصى. ومن تغييرات أخرى، يتيح تشكيل أحزاب سياسية، ويمنح رئيس الوزراء بعض صلاحيات الرئيس، ويُلزم الرئيس بتعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، لكن هذا الإجراء يسقط في حال فازت أغلبية موالية للرئيس. ويبقى على النظام الرئاسي المتطرّف وصلاحياته التقليدية، ففي الواقع، فإن نسبة التصويت المتدنية تؤكد غياب التوافقات الضرورية بشأن الدستور الجديد، ليواجه مأزقًا سياسيا يرتبط بمسألة الشرعية وتمثيله الإرادة الشعبية. أما إجراء الانتخابات في ظل استمرار اعتقالات الناشطين، والتضييق على الحريات، ومنع قوى المعارضة من طرح مواقفها، فينجم عنه شعور شعبي بعدم وجود تغيير حقيقي، ويكرس لدى الشارع الجزائري حالة من الإحباط وعدم الثقة بالعملية السياسية الجارية، ما يرجّح عودة الجماهير إلى الشوارع، مجدّدة مطالبتها بتنحي النخبة السياسية التقليدية، وفسح المجال لقوى سياسية وجيلٍ جديد للعملية السياسية ديناميكيتها المفقودة.

وعلى الرغم من أن مقاطعة الاقتراع تعد ممارسة للديمقراطية، إلا أنها، خصوصا مع تكرارها في أكثر من مرحلة، تبدو غاية في ذاتها، لا مشروعا سياسيا.

وعلى المعارضة الجزائرية أن تحرص على ألا تبقى في حيز الفعل الاجتماعي القائم على العاطفة، والرفض، وتصعيد سقف المطالب، بل عليها الانتقال إلى حيّز الفعل السياسي القائم على التفاوض وحساب التوازنات، وطرح مشاريع وأهداف بديلة، يتم تنفيذها وقياس أدائها، تجسدّ المطالب المجزدة للحركة الاحتجاجية.

تحتاج «الجزائر الجديدة» إلى ما هو أكثر من صناديق اقتراع؛ إلى التأسيس لإجماع من التوافقات الشعبية، والسعي إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي السياسي والأخلاقي، الذي مزّقه، على الأقل، عقدان من حكم بوتفليقة والمؤسسة العسكرية، وإلا استمر النظام القديم في تجديد نفسه.

(كاتب فلسطيني)

> نسبة التصويت المتدنيّة تؤكد غياب التوافقات الضرورية بشأن الدستور الجديد ليواجه مأزقًا سياسيا

الثلث الرئاسي. لا يوفر الدستور المعدّل برلمانا يتمتع بسلطات فعلية، وكذلك لا يوفر سلطة قضائية مستقلة، فبإمكان رئيس الجيش، بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء، أن يعين القضاة ويعزلهم. في المحصلة، لا يحقق الدستور الجديد مبدأ التوازن بين السلطات، إذ يتدخل الرئيس في القرارات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويمارس سلطته على الهيئات التنظيمية المختلفة.

ارادت السلطة من الاستفتاء أن يكون اختبارا للقوة في مواجهة «الحراك». وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية أصبحت بحكم الأمر الواقع، فإن نسبة التصويت المتدنية تؤكد غياب التوافقات الضرورية بشأن الدستور الجديد، ليواجه مأزقا سياسيا يرتبط بمسألة الشرعية وتمثيله الإرادة الشعبية. أما إجراء الاستفتاء في ظل استمرار اعتقالات الناشطين، والتضييق على الحريات، ومنع قوى المعارضة من طرح مواقفها، فينجم عنه شعور شعبي بعدم وجود تغيير حقيقي، ويكرس لدى الشارع الجزائري حالة من الإحباط وعدم الثقة بالعملية السياسية الجارية، ما يرجّح عودة الجماهير إلى الشوارع، مجدّدة مطالبتها بتنحي النخبة السياسية التقليدية، وفسح المجال لقوى سياسية وجيل جديد للعملية السياسية ديناميكيتها المفقودة.

وعلى الرغم من أن مقاطعة الاقتراع تعد ممارسة للديمقراطية، إلا أنها، خصوصا مع تكرارها في أكثر من مرحلة، تبدو غاية في ذاتها، لا مشروعا سياسيا.

وعلى المعارضة الجزائرية أن تحرص على ألا تبقى في حيز الفعل الاجتماعي القائم على العاطفة، والرفض، وتصعيد سقف المطالب، بل عليها الانتقال إلى حيّز الفعل السياسي القائم على التفاوض وحساب التوازنات، وطرح مشاريع وأهداف بديلة، يتم تنفيذها وقياس أدائها، تجسدّ المطالب المجزدة للحركة الاحتجاجية.

تحتاج «الجزائر الجديدة» إلى ما هو أكثر من صناديق اقتراع؛ إلى التأسيس لإجماع من التوافقات الشعبية، والسعي إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي السياسي والأخلاقي، الذي مزّقه، على الأقل، عقدان من حكم بوتفليقة والمؤسسة العسكرية، وإلا استمر النظام القديم في تجديد نفسه.

(كاتب فلسطيني)

كاريكاتير عماد حجاج

عن ثورةٍ لم تنهزم ولم تنتصر

عبد اللطيف السعدون

كيف انطفأ وهج ثورة شباب العراق بهذه السرعة، كيف تداعى هذا الزخم المهول الجامع للناس وللأمكنة وللطموحات مرة واحدة؟ هل انهزمت الثورة، وسقطت بين أقواه الأفاعي، وأسقطت براءتها الأولى من دون أن تنال شيئا؟ كيف إذن تحوّلت ساحات الثورة إلى ساحاتٍ، بين مجموعات بدت متفرّقة، مختلفة وحائرة؟ هل تواطأ بعض الثوار مع خصومهم، وماذا كان الثمن، ومن ربح، ومن خسر؟ كيف استطاعت الثورة المضادة أن تدخل لعبا ذكيا في كل مكان، أن تضع الأسلحة في يد جيشها النظامي وحده، وأن تحتفظ بقرار الحرب والسلم لنفسها، ما دام السلاح، بأنواعه وضروبه، ومنها الصواريخ والطائرات المسيرة بأيدي أناس يتبعون دولة أخرى، ويمثلون جيشا موازيا. ووسط كل هذه التعقيدات، سوف يجد الأميركيون ما يوفر لهم بقاءهم في العراق، ويجعله أمرا مؤبدا، ولن يفكروا في الرحيل، كما سيكرّس الإيرانيون مهيمنتهم المباشرة على العراق، أرضا وسماءً وماءً، وإلى ما شاء الله!

وفي هذ السباق أيضا، لن يتوقف «الحيتان» الكبار عن التسلط على موارد البلد كلها، ليحوّلوها ملكا لهم ولأسرهم، وهم لن يغادروا مدننا وقرانا، ولن يتركونا نسترد أنفاسنا، إذا لم تتم ملاحقتهم وإقتصاص منهم. ومن دون استمرار الثورة، وإنْ بأشكال مختلفة قد يبتكرها الثوار أنفسهم، سوف يستمر الحاكمون في تسويق الأوهام على الفقراء والمضطهدين الذين لا يجدون سبيلا أمامهم سوى ارتياد مسيرات «المهدي» الذي سينقذهم من هذا البلاء، ويرفع عنهم رجس الشياطين.

وعندما يتراجع الثوار، وتنتشر راية الثورة، لا يكفي إبداء الأسف ولا الحزن على حبث وإنما يجب البحث عند هذا المنعطف عن فعل أكبر. في خضم هذا كله، تظل ثمّة بقية أمل يحملها شبابٌ رفضوا التراجع والهزيمة، ومعهم يمكن الحكم بأن الثورة لم تنهزم بعد، لكنها في الوقت نفسه، لم تنتصر.

(كاتب عراقي)

«لوائية» مرتبطة بلوايا قمة، ونصف لوائية تضع رجلا في طهران وأخرى في بغداد، وغير موالية لأحد، لكنها تتحدّ الطابع الميليشاوي لزوم الدفاع والرزق الحرام. ولا يمكن أن يركب الثوار الوهم في أن بعضها خضع لسلطة الدولة، واكتسب شرعيته الوطنية بقانون أخرق أوصى به رجل إيران الراحل، قاسم سليماني، كي يبقي هيمنة بلاده على القرار العراقي، إلى أن تقوم الساعة، مع أن واقع الحال ينذرنا أن كل الميليشيات سواء، وملة الميليشيات واحدة.

وفي هذا السياق، لن تستطيع الدولة، إذا كانت ثمّة دولة حقا، أن تضع الأسلحة في يد جيشها النظامي وحده، وأن تحتفظ بقرار الحرب والسلم لنفسها، ما دام السلاح، بأنواعه وضروبه، ومنها الصواريخ والطائرات المسيرة بأيدي أناس يتبعون دولة أخرى، ويمثلون جيشا موازيا. ووسط كل هذه التعقيدات، سوف يجد الأميركيون ما يوفر لهم بقاءهم في العراق، ويجعله أمرا مؤبدا، ولن يفكروا في الرحيل، كما سيكرّس الإيرانيون مهيمنتهم المباشرة على العراق، أرضا وسماءً وماءً، وإلى ما شاء الله!

وفي هذ السباق أيضا، لن يتوقف «الحيتان» الكبار عن التسلط على موارد البلد كلها، ليحوّلوها ملكا لهم ولأسرهم، وهم لن يغادروا مدننا وقرانا، ولن يتركونا نسترد أنفاسنا، إذا لم تتم ملاحقتهم وإقتصاص منهم. ومن دون استمرار الثورة، وإنْ بأشكال مختلفة قد يبتكرها الثوار أنفسهم، سوف يستمر الحاكمون في تسويق الأوهام على الفقراء والمضطهدين الذين لا يجدون سبيلا أمامهم سوى ارتياد مسيرات «المهدي» الذي سينقذهم من هذا البلاء، ويرفع عنهم رجس الشياطين.

وعندما يتراجع الثوار، وتنتشر راية الثورة، لا يكفي إبداء الأسف ولا الحزن على حبث وإنما يجب البحث عند هذا المنعطف عن فعل أكبر. في خضم هذا كله، تظل ثمّة بقية أمل يحملها شبابٌ رفضوا التراجع والهزيمة، ومعهم يمكن الحكم بأن الثورة لم تنهزم بعد، لكنها في الوقت نفسه، لم تنتصر.

(كاتب عراقي)

«الاستفتاء الأخلاقي» في أميركا

علي أنوزلا

عندما ينشر هذا المقال سيكون الناخب الأميركي قد اختار من سيكون رئيس بلاده خلال السنوات الأربع المقبلة، إما التجديد للرئيس الحالي دونالد ترامب، أو اختيار جوزيف بايدن كقيادة التغيير الذي وعد به. وسرعان ما سينسى الناس عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، والفارق بينهما، وسيذكرون فقط الرئيس الأميركي السادس والأربعين. ولكن هذه الانتخابات ستبقى استثنائية بامتياز، ومفصلية بدرجة كبيرة، إذ سيكون لها ما قبلها وما بعدها في تاريخ الاستحقاقات الأميركية، فقد حققت هذه الانتخابات، حتى قبل يوم الاقتراع، نسبة مشاركة قياسية، بل وتاريخية، لم تشهدها أميركا من قبل، بتصويت نحو مائة مليون أميركي من أصل نحو 150 مليونا أو أكثر بقليل هو عدد الناخبين الأميركيين، ويترجم هذا الإقبال غير المسبوق على المشاركة في الانتخابات وضعية الاستقطاب السياسي والاجتماعي والثقافي الحاد بين مشعسكري الحملتين، والذي يعكس أيضا الانقسام الكبير داخل المجتمع الأميركي.

نحن أمام انتخابات استثنائية بكل المقاييس، جرت في أوقات غير عادية جاءت بعد عامين من الأضطرابات التاريخية في أميركا بسبب جائحة كورونا، وتداعياتها الاقتصادية الكارثية، وعنف الشرطة والاحتجاجات العرقية الكبيرة، وتصاعد قوة الميليشيات المتطرّفة المناهضة للديمقراطية. يغذّي كل هذه الأزمات غير المسبوقة في التاريخ الأميركي المعاصر خطاب سياسي مثير للانقسام العرقي، ويقوّض التماسك الاجتماعي، ويمثل أكبر تحدّ للمثل العليا التي قامت عليها الأمة الأميركية. وقد حوّلت حالة الاستقطاب هذه الاستحقاق الرئاسي إلى نوع من الاستفتاء الشعبي الكبير الذي لم تشهده أميركا من قبل حول مستقبلها ونموذجها وصورتها في العالم، فعندما توجّه الأميركيون إلى صناديق الاقتراع لم يختاروا فقط الرئيس الأصلح، وإنما قرّروا أيضًا في ما سوف تكون عليه بلادهم مستقبلا. إعادة انتخاب ترامب تعني اختيار الأميركيين التوجه نحو اليمين الليبرالي المتطرّف في كل شيء، الذي يضع أميركا ومصالحها، أو بالأحرى مصالح فئة منها فوق كل اعتبار، بما في ذلك القيم التي بنى عليها المؤسسون قوة الأمة الأميركية وعظمتها. أما انتخاب بايدن فيعني إعادة نوع من التوازن إلى التنافس التقليدي بين اليمين المحافظ واليسار المعتدل داخل أميركا، والعودة إلى الاحتكام في العلاقات الدولية إلى المواثيق والمعاهدات التي ظلت تحكمها وتؤطرها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستعادة الثقة في القيم الأميركية الكبرى التي صنعت من أميركا قائدة العالم الحر، وجاذبا لشعوب كثيرة في العالم.

وكيفما كانت النتيجة النهائية والفائز فيها، فإن قراءة هذه النتائج ستعطينا صورة مقرّبة لطريقة تفكير الأغلبية من الأميركيين الذين أدلوا بأصواتهم فيها، وبالتالي تشكيل فكرة عما سوف تعنيه أميركا للأجيال القادمة من الأميركيين. ومن قراءة العناوين الكبرى التي أفرزها خطابا الحملتين، يمكن أن نميز بين أميركا العنصرية تشكل تهديدًا وجوديًا للتقدم والعدالة والبيئة في العالم، حيث دمقرطة حملة ترامب، وأميركا متصالحة مع قيمها التي تأسست عليها قوتها، وشكلت صورتها التي صدّرتها إلى العالم، وهي الصورة التي وعدت حملة بايدن باستعادة بريقها في كل انتخابه رئيسا. فالنتيجة النهائية لهذه الانتخابات لن تنتهي فقط عند إغلاق صناديق الاقتراع وعد الأصوات وإعلان الفائز، وإنما سوف تتعداها إلى التأثير الكبير على كيفية ممارسة السياسة مستقبلا في أكبر ديمقراطية في العالم، وتستمدّنا مفتاح فهم كيف يفكر الأميركيون، وكيف سيكون تصرّفهم لأجيال قادمة داخل بلادهم، وفي علاقاتهم مع العالم.

عندما انتخب ترامب رئيسا لأميركا عام 2016، كان ذلك هو اختيار الأميركيين الذين صوّتوا عليه، على اعتبار أنه مرشّح من خارج المؤسسة التقليدية الحاكمة في واشنطن، مرشّح بدون عقيدة سياسية واضحة. وقد وصف اختياره، آنذاك، المفكر اليساري نعوم تشومسكي بأنه «حصيلة مجتمع متداع وماض بقوة نحو الانهيار». وهزيمته اليوم، لو لم تتجدد له، تعني أن وجوده خلال السنوات الأربع الماضية كان مجرّد حادث عرضي في تاريخ واحدة من أعرق الديمقراطيات الغربية، لكن الشرخ الكبير الذي أحدثه داخل المجتمع الأميركي وفي السياسة الدولية لن يلتئم قريبا.

أما انتصار بايدن الذي لم يتخلّص قط من ظل رئيسه السابق باراك أوباما، الذي رافقه ودعمه بقوة طوال حملته الانتخابية، فسيرسل عدة إشارات إيجابية في أكثر من اتجاه نحو الداخل الأميركي الممزّق، والمهدّد بالعودة إلى الحرب الأهلية بعد قرنين من الوحدة، كما سيبعث رسائل مطمئنة نحو العالم الخارجي الذي تسود علاقاته الفوضى والاضطراب اللذان يهدّدان الأمن والسلم العالميين.

نحن أمام لحظة تاريخية فارقة تظهر الانتخابات الأميركية كأكبر استفتاء شعبي على القيم الأميركية الكبرى، والعدالة العرقية والمساواة والعدالة الاجتماعية. سيكون تاريخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 لحظة اختيار تاريخية أكبر من مجرّد اختيار رئيس أميركا القادم، وإنما ستظل شاهدة على التغيير الهيكلي الكبير الذي يتفاعل، منذ فترة، داخل المجتمع الأميركي، بكل تشكيلاته العرقية والاجتماعية والسياسية. مجتمع ممزّق بين مدافعٍ أخلاقيين متعايشين متضاربين: الاعتقاد الديمقراطي بوجوب توزيع الثروة بشكل منصف، والاعتقاد الرأسمالي الذي يحرّكه السوق بأن توليد الثروة هو خير في حد ذاته. وما يختزله هذان الميدان من تجسيد لسلطة المؤسسات الديمقراطية وحكمها أو من تعظيم لسلطة الحاكم المستبد بأمره.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> لحظة فارقة تظهر الانتخابات الأميركية كأكبر استفتاء شعبي على القيم الأميركية

الجزائر: نتيجة الـ«لا أحد يمثلنا»

ارنست خوري

تحتاج الجزائر إلى حلول من خارج الصندوق. قد تكون هذه هي الخلاصة الأبرز للقراءة السريعة لنتيجة الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور الجديد الذي عرضته السلطة، وجنّدت في سبيل تمريره بـ«نعم»، كل قدراتها، القانونية والمتجاوزة على القانون، على مدى أشهر. فأن يكون 23,8 في المائة فقط ممن يحق لهم التصويت، أي

حسن زيد... جديد الاغتيالات في اليمن

بشرى المقطري

تتحرّك الاغتيالات السياسية في اليمن وفقاً لتنامي الصراع البيني في سياق تنافس القوى المحلية في معسكر الحرب أو داخل منظومة سلطة الأمر الواقع في إطار الجماعة الواحدة، بحيث تحولت الاغتيالات إلى أداة سياسية، تلجأ لها الأطراف المحلية والإقليمية، لتصفية قيادات باتت مزعجة لها، أو بغرض التمهيد لتصعيد طرف محلي موالٍ للقوى المتدخلة في اليمن على حساب القوى المحلية الأخرى. ومع اختلاف آلية الاغتيالات السياسية في المناطق المحرّرة، بما في ذلك تعدّد الأطراف المسؤولة عن المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، فإن هذه المناطق شهدت حوادث اغتيالات سياسية دورية، وإن اختلفت دوافعها السياسية، بحسب دورات الصراع المتعاقبة على السلطة، بما في ذلك التمثيل السياسي.

وفي هذا السياق، يأتي اغتيال حسن زيد، وزير الشباب والرياضة في حكومة الإنقاذ التابعة لجماعة الحوثي، والأمين العام لحزب الحق الموالي لها، تعبيرا عن حدّة الصراع في سلطة الجماعة، سواء من حيث البيئة الاجتماعية التي ينتمي لها، أو مواقفه السياسية حيال إيران، بما في ذلك توقيت اغتياله، فضلا عن كيفية طي الجماعة قضية اغتياله.

رافقت الاغتيالات السياسية مسيرة صعود جماعة الحوثي في الساحة اليمنية، حتى حسمها السلطة لصالحها في العاصمة صنعاء، ففي البداية أزاحت القيادات التي عارضت استخدامها العنف للسيطرة على السلطة، بمن في ذلك القيادات من خارج عصبتها الجغرافية الممثلة بمدينة صعدة، معقل الجماعة. وفي مرحلة لاحقة، ضحت الجماعة بتواطؤ رموزها أو بدرايتهم، ممن يمثلون الخط السياسي الرافض لتحالفها مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وبعد تصاعد الصراع مع حليفها تمت تصفية عدد من قياداتها التي كانت مقرّبة من صالح. وبعد تخلصها منه، انتقلت الاغتيالات إلى مربع التصفيات المتبادلة بين أجنحتها السياسية والعسكرية في سياق صراعها على النفوذ والسلطة، تمظهر في الصراع بين جناح رئيس المجلس السياسي الأعلى، صالح الصماد، وجناح رئيس اللجنة الثورية، محمد علي الحوثي، بحيث شهدت المناطق الخاضعة للجماعة موجة اغتيالاتٍ طاولت قيادات من الصف الثاني موالية لجناح الصماد، ومع أن مقتله بغارة لطيران التحالف العربي قبل سنوات حسم، إلى حد ما، مركز النفوذ لصالح القوى التي يمثلها رئيس اللجنة الثورية، فإن الصراع ظل قائما بين تمثيلاتهما السياسية. إلا أن اللافت هنا هو بروز صراع جديد، وهو بين الأسر الهاشمية القادمة من مدينة صعدة والهاشمية في صنعاء، أو الصراع بين جماعة الحوثي الصاعدة أجنحة متعددة وما تبقى من رموز الدولة القاسمية، دولة الأئمة التي حكمت اليمن الشمالي قرابة ثلاثة قرون.

تفرض الجماعات الدينية المغلقة، كجماعة الحوثي، نسق الصراع بين التكتلات التي تمثل أجنحتها المتنفذة، باعتباره انعكاسا لتنظيمها الهرمي. ومع تعدد أجنحة الجماعة وتغير مواقعها، بحيث تتداخل مراكز نفوذها، وتخوض صراعا على التمثيل في بنية الجماعة بمقتضى انتمائها للعصبة الدينية والاجتماعية التي تنحدر من صعدة، معقل الجماعة، وبالتالي قربها من القرار السياسي والعسكري الذي يحتكره رأس السلطة الدينية، فإن الأسر الهاشمية في صنعاء أو ما يختزله بعضهم ببقايا «القاسميين»، تشكل الحلقة الأضعف بين مراكز النفوذ في سلطة الجماعة، على الرغم من أن الجماعة ترى في دولة الأئمة القاسميين الأصل التاريخي الذي تتحرك وفقه، والمثال الذي تستلهمه، فإنها تستشعر خطر تحول رموزها إلى قوة سياسية، تنازع الجماعة الحاكمية السياسية والدينية على النطاق الزيدي، كما أن تحول بعض رموزها إلى مرجعيةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ للأسر الهاشمية المتأصلة في مدينة صنعاء، جعل بعض أجنحة الجماعة تناصبها العداء في سياق تكريس نفوذها، إذ يبدو أن تحالف معظم الأسر الهاشمية في صنعاء مع الجماعة، بما في ذلك تخليها عن حذرها التاريخي، لم يشفع لها كثيراً بحيث تحظى باستحقاقٍ سياسي، إذ ظل الخط العام للجماعة يعتبرها خارج دائرة الثقة التي تمثل عصبتها، وذلك لاعتراف كثيرين من رموز هاشميي صنعاء بالنظام الجمهوري، وتأييده، وكذلك لحياد بعض الأسر في الحرب بعد حمل الحوثيين السلاح، وتسببهم بإشعال الحرب الأهلية، كما أن انفتاح بعض قياداتها على القوى السياسية بما في ذلك على المؤتمرين من خصوم الجماعة، جعلها تزيح بعض رموزها من السلطة، مع إبقاء واجهات سياسية، تضمن لها ولاءات الأسر الهاشمية في صنعاء والمناطق الأخرى، والذي يأتي تعيين حسن زيد وزيراً للشباب والرياضة في حكومة الإنقاذ أحد أمثلتها، إلا أنه كان القياديّ الأضعف الذي يسهل استهدافه سواء أتى في سياق حسم التمثيل لصالح الجماعة، على حساب من تبقوا من رموز الدولة القاسمية، أو لكونه أصبح عبئا على الجماعة، مع تحولها إلى حضن وكيلها الإقليمي.

باعتباره سياسيا يمنيا ينحدر من المجتمع الزيدي التقليدي في صنعاء، تحكم توجهاته السياسية الهاشمية، بما في ذلك شكل السلطة في اليمن، ظل وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثيين، حسن زيد، مخلصاً لتمكين الجماعة من السلطة، بحيث حوّل حزب الحق، من حزب سياسي إلى جناح مسلح يتبع الجماعة، مضحيا بتجربته السياسية أمينا عام لهذا الحزب في تكتل اللقاء المشترك، إلا أنه تصدّر الخط السياسي الذي يطالب بيمننة الجماعة، بحيث رفض أي تقارب مع إيران، منتقدا الأطماع الإيرانية في اليمن، وهو ما جعله عرضةً لاستهداف سياسي من قوى مؤثرة في جماعة الحوثي. ومع أن وزير الشباب لا يشكل ثقلاً سياسياً داخل سلطة الجماعة، إلا أنه مثّل واجهةً للأسر الهاشمية في صنعاء، وامتدادا لما تبقى من الدولة القاسمية، وذلك بعد اغتيال عدد من رموزها في السنوات السابقة، آخرهم

> رافقت الاغتيالات السياسية مسيرة صعود جماعة الحوثي في الساحة اليمنية، حتى حسمها السلطة لصالحها في العاصمة صنعاء

> لافت بروز صراع جديد، بين الأسر الهاشمية القادمة من مدينة صعدة والهاشمية في صنعاء

راجي أحمد عبد الملك حميد الدين قبل عامين، في ظروف غامضة، ما يجعل من حادثة اغتيال حسن زيد تُقرأ في سياقات عديدة. إما أنها نتيجة تنامي الصراع بين أجنحة الجماعة والقوى الملحقة بها، أو نتيجة توجه الجماعة نحو تمتين علاقتها بحليفها الإيراني، خصوصا بعد تعيين سفيرها حسن إيرلو في صنعاء، الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول). وإذا قارنا موجة الاغتيالات التي شهدها لبنان، وحسمت تصعيد حزب الله، الموالي لإيران، على حساب القوى الشيعية الأخرى المناوئة لوجودها، ربما يكشف عن دور إيراني في اغتيال حسن زيد، سواء بشكل مباشر أو من قوى داخل الجماعة رغبت بالتخلص من قياداتٍ مزعجة، تعارض سياستها الإقليمية، كما أن توقيت اغتياله، والآلية التي اتبعتها الجماعة يعمّقان من هذا المنحى، فقد اغتيل حسن زيد في قلب المربع الأمني للجماعة في العاصمة صنعاء، بالتزامن مع كثافة انتشار قواتها الأمنية مع قرب احتفالاتها بالمولد النبوي. وفيما حمّلت قيادات في الجماعة التحالف العربي مسؤولية اغتياله، فإنه وقبل أي تحقيقاتٍ بشأن قضية اغتيال حسن زيد، أعلنت وزارة الداخلية التابعة للجماعة عن مقتل اثنين من المنفذين، للهجوم على الوزير من أصل أربعة في تبادل إطلاق نادر مع قواتها الأمنية في مدينة ذمار، ثم قتل رئيس الخلية بعدها بأيام، مع إعلان أسرته أنه تم اختطافه الأسبوع الماضي، في أسرع عملية ملاحقة في قضية اغتيال سياسي، ربما في التاريخ اليمني كله، وبذلك أغلقت جماعة الحوثي قضية اغتيال حسن زيد.

في معظم قضايا الاغتيالات السياسية في اليمن، يبقى القاتل طليقاً ومحمياً من المساءلة، خصوصا عندما تكون السلطة هي من تقف وراء الاغتيالات، إذ يتم تقييدها لطرف مجهول، حتى وإنْ كانت تشير الدلائل إلى المنتفعين من الاغتيالات، أو يتم تخريج رواية ركيكة لا تصمد أمام حقائق الأرض، ليكون الهدف هو تمكين القتلة من الفرار. وأياً من كانت القوى والجناح الذي يقف خلف اغتيال الوزير في حكومة الحوثي، فإن الجماعة ضمنت باغتياله تخلصها من أحد الواجهات التي لا يمكنها التهكن بموقفه المستقبلي من تمتين علاقتها بحليفها الإيراني. ومن جهة ثانية، فإنها باغتيال حسن زيد، بتلك الطريقة المروّعة، وفي وسط صنعاء، وتحت أنظارها، تكون قد أوصلت رسائل سياسية متعدّدة، إلى قياداتها المدنية التي تنتقد امتداداتها الإقليمية أو فساد بعض رموزها، ولحلفائها من القوى السياسية والقبلية، بأن الاغتيال بطلق ناري من دراجة عابرة يترصّد الجميع.

(كاتبة يمنية)

«الإدارة الذاتية» في سورية ومتاهة خرائط إقليمية ودولية

شفان إبراهيم

تتكرر التهديدات التركية لاجتياح ما تبقى أو أجزاء من المناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية»، الكردية، في شمال سورية. وتتوزّع التوقعات بين تحرّك تركيا صوب تل رفعت ومطار منغ الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وبرعاية (حماية) روسية، أو المنطقة الممتدة من كوباني (عين العرب) إلى الدرباسية، مروراً بتل تمر، وهي المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية و«قسد»، مع توزع الانتشار العسكري بين أميركا وروسيا، ووجود ضئيل للجيش السوري، أو عين عيسى وريف الرقة، وهي المناطق المتأرجحة ما بين العربية الصرفة أو المختلطة العربية الكُردية، وتحت النفوذ الروسي ووجود رمزي للجيش السوري، أو مدينة ديرك حلقة الوصل بين كُردستان العراق، وتحديداً مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي الكُردستاني (العراق)، مع «المنطقة الكُردية» في سورية. هناك يقع الموقع الاستراتيجي المهم لمعبر سيمالكا الحدودي التجاري والإنساني، والذي تستخدمه قوات التحالف في إيصال دعمها اللوجستي والتقني إلى قوات سوريا الديمقراطية عبرها، والذي أيضاً يُعتبر شريان مد المنطقة بحاجاتها الغذائية، وطريق نقل النفط والغاز من حقول ديرالزور وحقول «المنطقة الكردية». وسبق أن شهد الطريق الواصل إلى المعبر مناوشاتٍ بين الدوريات العسكرية التابعة لأميركا وروسيا، وأيضاً قطع «قوات الأمن الداخلي» (الأسايش) الطرق أمام الدوريات الروسية أكثر من مرة، لمنعها من الوصول إلى المعبر. وشهدت مختلف المناطق خروج الأهالي ضد الدوريات الروسية، والتي قالت روسيا عن الحدث إنه مُخطط، وبدفع من الإدارة الذاتية نفسها.

إلى ذلك، وفي خطوة استباقية، حذرت روسيا قبل أيام «قسد» من مغبة إدخال القوات الأميركية إلى تل تمر؛ ملوحة بورقة الانسحاب من هناك. وعملية الانسحاب تعني تفعيل كامل بنود مذكرة سوتشي الموقعة بين روسيا وتركيا في 2019/10/23، والتي نصت على إخراج «قسد» إلى مسافة 32 كلم، عدا عن تجميد العمل بتفاهمات حميميم الموقعة بين روسيا و«قسد» في 13 من الشهر نفسه.

وفي العموم، ميزان الخسارة والربح في ما يخص مستقبل الإدارة الذاتية، متروك أمر تقديره لكتلة اتخاذ القرار ضمن «قسد»، وأعتقد أنها تراهن على عدم الانسحاب الروسي الذي سيعني، بشكل مباشر، خسارة حضورها في مناطق وحقول النفط في الرميلان والشدادي، وتقوية الوجود الأميركي. في الوقت نفسه فإن الاتفاق التركي مع الولايات المتحدة في 2019/10/17 نص، هو الآخر، على بنود مشابهة مع اتفاقية سوتشي بشأن المنطقة الآمنة وإخراج قوات سوريا الديمقراطية.

ولكن العقل السياسي لـ«الإدارة الذاتية» و«قسد» أدرك أن لا عملية عسكرية تركية قبل بداية الإدارة الأميركية الجديدة مهامها، في يناير/ كانون الثاني 2021، لكن التقاطع الذي سيلجم كل شيء بالنسبة لـ«الإدارة الذاتية» وتشكيلاتها المختلفة أن في وسع تركيا الحصول على تقاطع نقاط الاتفاقيتين اللتين وقعتهما مع واشنطن وموسكو، وهو ما يمنح أنقرة، وهي في قمة ارتياحها، مساحاتٍ ضخمة لممارسة ضغوط كبيرة على روسيا وأميركا، خصوصا وأن كِليهما يدركان حجم الدبلوماسية النشطة لتركيا، والتي تنجح في تهيئة الظروف لشن عمليات عسكرية جديدة، أو في أفضل الأحوال الحصول على موافقة لتعجيل تطبيق المنطقة الآمنة المتفق عليها مسبقا.

في الوقت نفسه، ما عاد الرهان على قوة «قسد» يأتي بشيءٍ يقي ما تبقى من المنطقة من شبح حرب جديدة، تفضي، في نتائجها، إلى تفكيك الخزان البشري الكُردي الذي شكل الورقة الأكثر فاعلية، كعمق للقضية الكُردية طيلة نصف قرن من المواجهة الناعمة واللينة مع السلطة والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في سورية. وستُفضي أيَّ عملية عسكرية تركية إلى تفكك مزيد من الجغرافيا الكُردية، والتي لطالما تغنى بها القوميون الكُرد، فعن أي رهان على «قسد» نتحدّث إن كان السلاح الأميركي بيد «قسد» صديقاً للسلاح التركي، وفق شيفرات عسكرية خاصة، لا يسمح لسلاح حلف شمال الأطلسي (الناتو) من التصادم مع بعضه بعضا؟ أو يُمكن القول، بطريقة أخرى، إن لدى تركيا من الطائرات المسيرة بدون طيار ما يكفيها لتدمير البنية التحتية والعسكرية.. إلخ، مع عدم وجود ساند جوي لـ«قسد»، وعدم إغلاق المجال الجوي أمام سلاح الطيران التركي، كما حصل في معارك درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام. كما أن المعارضة السورية لن تمنح المجلس الكُردي أيَّ وزن في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، أو الانتهاكات التي أصبحت من مخيلة المجتمع المحلي، بعد المشاهدات والممارسات في المناطق التي دخلتها فصائل المعارضة السورية. والواضح أن خريطة المصالح الإقليمية والدولية حول شرق الفرات لا تأخذ في الحسبان أهمية القضايا الإنسانية، واستشهاد أعداد كبيرة من المقاتلين والمدنيين، خصوصا مع وجود أكثر من مسار سياسي دولي للحل في سورية، ومواقفها من الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، وحيث تنقسم وتتشعب المصالح الدولية بشأن سورية.

أميركيا: لم تتضح استراتيجية الولايات المتحدة، الغامضة، في المنطقة. وحصرت مصلحتها العسكرية بالقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومسلحيه وإخراج إيران، وأخيرا بدأت بدعم مسار سياسي محلي حول حوار كردي – كردي، لكنها لم تصل إلى مرحلة الضغط المباشر بتأثير فعال بشكل واضح، كما لم تحصل على النتائج المرجوة. فقط تكرّر دوماً ضرورة إسناد المنطقة إلى قيادات وشخصيات وكتل سياسية سورية، وإخراج أي فصيل أو شخصية غير سورية منها. في الوقت نفسه، ولمصلحة إدارية اقتصادية التي تشكل أولوية أكثر من المصلحة السياسية، فإنها تدعم قوات سوريا الديمقراطية و«الإدارة الذاتية». وبدأت أخيرا باستيعاب المكون العربي واحتضانه ضمن «الإدارة»، سعياً منها إلى كسبه ومنع انسلاخه إلى جانب روسيا، النظام السوري، وإيران. أما سياساتها على الصعيد الدولي تجاه سورية، فإنها لا تزال تضغط باتجاه جعل مسار جنيف المسار الشرعي، وتسعى صوب محاصرة روسيا. وفي المحصلة، فإن أثرها السياسي حالياً متراجع، ولم تنجح مساعي المبعوث الأممي، بيدرسن، في تفعيل جلسات جديدة لاجتماع اللجنة الدستورية، ولا الحصول على نتائج واضحة لاجتماعات السابقة للجنة.

روسيا: تكرّر إنها القوة الأجنبية الشرعية الوحيدة في سورية. ولذا تنحصر مصلحتها العسكرية في سيطرة النظام السوري على كامل سورية، بينما مصلحتها السياسية عابرة لمصلحة الجغرافيا السورية، إلى ضمان بقائها بالقرب من البحر المتوسط وطرق نقل النفط والغاز والتحكم بمستقبل سورية. لذا عُرف عن روسيا، ومنذ بداية تدخلها في سورية عام 2015، سعيها الدائم نحو الحصول على مزايا وامتيازات اقتصادية طويلة الأمد، وربطت بقاءها بعملية سياسية خاصة بها، عبر «أستانة» وسعيها نحو التحكّم بقرار مجلس الأمن 2254، والتحكّم باللجنة الدستورية عبر إصلاحاتٍ ستكون من مصلحة دمشق وراضية عنها، وفرض المصالحات مسارا داخليا. ويمكن القول إن أثر ذلك متأرجح إلى حدٍّ ما.

أوروبا: تتجسّد مصلحتها العسكرية في محاربة «داعش» والقضاء عليه، ومنع وصول مقاتليه إلى أراضيها، بل وترفض استلام رعاياها من سجون «قسد»، ومن مصلحتها التحول الديمقراطي في سورية، بما يستلزم من إعادة الإعمار والحوكمة كروافد اقتصادية وإدارية لعملها أو مصالحها في سورية. وتصطف إلى جانب أميركا من العملية السياسية في جنيف، وتدعم الفريق التفاوضي للمعارضة السورية، لكن تأثيرها غير عميق، وليس محوريا بعد.

تركيا: مصلحتها العسكرية هي في محاربة «قسد»، ومنع وجود كيان كُردي يُمكن أن يتحول إلى منصةٍ يستأثر بها حزب العمال الكردستاني ضدها مستقبلاً. كما أنها تسعى صوب الانتقال السياسي الذي يصب في مصلحتها السياسية، وخصوصا إذا كانت لها مصالح اقتصادية وسياسية عميقة في شرق الفرات، فيما لو أفرز كيان كردي أو ما شابه. ولذلك تدعم وبقوة مناطق نفوذها في غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام، لمصالحها الاقتصادية والإدارية، لكنها تحاول اتخاذ موقفٍ وسطيٍّ وايجابي من «سوتشي» و«جنيف»، وهي إحدى الدول الضامنة في أستانة، وبذلك فهي ذات أثر مهم في كامل مستقبل سورية.

إيران: مصلحتها العسكرية في إنهاء وجود أي سلاح خارج نطاق الجيش والنظام السوري، لذا فإن مصلحتها السياسية هي مع النظام السوري، تسعى صوب مصالح اقتصادية وإدارية عبر امتلاك أدواتٍ، منها السيطرة على بعض الطرق البرية، والتحكم بالمنافذ إن تمكّنت، بغية ضمان طريق برّي من إيران إلى لبنان، وتحبذ تعطيل العملية السياسية. ولها أثر أساسي؛ فهي تتحكّم بمرافق حيوية عديدة في سورية.

أمام تشعب خطوط العلاقات بين الدول ذات الشأن في سورية، وتضارب مصالحها، ومحاولة «الإدارة الذاتية» التقرّب من أغلب الأطراف، والتفضيل الدولي لتركيا على حساب «قسد» متجسّداً بثلاث معارك عسكرية، هل بقي أمام «الإدارة الذاتية» وقوات سوريا الديمقراطية أيَّ مجال لأي مقاومة أو حرب جديدة، تُفرض عليها، أو تقوم بخطوات وحسابات سياسية وعسكرية خاطئة، تدفع المنطقة الكُردية المتبقية فاتورتها باهظة؟ وهل المطلوب من كُرد سورية أن يبقوا في ساحة صراعات وحروب، تؤجل أحلامهم القومية والسياسية المشروعة عقوداً أخرى؟

(كاتب سوري)

> خريطة المصالح الإقليمية والدولية حول شرق الفرات لا تأخذ في الحسبان أهمية القضايا الإنسانية

> مصلحة تركيا العسكرية هي في محاربة «قسد»، ومنع وجود كيان كُردي يُمكن أن يتحول إلى منصةٍ يستأثر بها حزب العمال الكردستاني

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads